ما اختصره البخاري لعلة في متنه: دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح

زياد عواد أبو حماد
أستاذ الحديث وعلومه
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان
ziadab@squ.edu.om

منى زهدي مصطفى سليمان
محاضر في الحديث وعلومه
جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن
munazuhdi745@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: ٨/ ١/ ٢٠٢٠ تاريخ تحكيمه: ١٧/ ٥/ ٢٠٢٠ تاريخ قبوله للنشر: ٣/ ١١/ ٢٠٢١

ملخص البحث

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة مختصرات البخاري في صحيحه، وبيان نوع العلة في الحديث المختصر إن وجدت، فالاختصار من مناهجه الظاهرة، وهو ما يعرف بتقطيع المتن الواحد في الأبواب، وقد ذكر العلماء أن من مقاصده بذلك فقهية وحديثية، لكن هل يمكن ان يكون الاختصار لعلة في الحديث؟

منهج الدراسة: قد استعملنا المنهج الاستقرائي، بتتبع الروايات المختصرة في الصحيح، والمنهج النقدي، لدراسة هذه المختصرات دراسة حديثية نقدية.

النتائج: قد أظهرت الدراسة جانبا من منهجه في التعامل مع الأحاديث الصحيحة التي يشوبها شيء من العلة في المتن؛ وأن من علل المتن التي اختصر البخاري الحديث لأجلها: أنه قد يختصر اسما في المتن لاختلاف الرواة فيه وحذفه لا يضر في المتن، وقد يختصر جزءا من المتن لاعتقاده بأن الراوي قد أخطأ في ذكره، وقد يختصر لوجود تصحيف في المتن ولعدم الجزم بصوابه، وقد يختصر جملة في المتن يرجح بأنها مدرجة من الراوي.

أصالة البحث: تظهر القيمة العلمية للبحث من خلال الكشف عن سبب اختصار البخاري للحديث في كتابه الصحيح، وهو جانب مهم في علم الحديث قد برع فيه الإمام البخاري، وكان أستاذا وعلما من أعلامه.

الكلمات المفتاحية: البخاري، اختصار الحديث، متن الحديث، العلة

للاقتباس: زياد عواد أبو حماد، ومنى زهدي مصطفى سليمان «ما اختصره البخاري لعلة في متنه: دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.

https://doi.org/10.29117/jcsis.2022.0332

© ٢٠٢٢، زياد عواد أبو حماد، ومنى زهدي مصطفى سليمان، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). وتسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/-

The Ḥadīths abbreviated by Al-Bukhārī due to content defect: (An applied study in *Al-Jāmi' Al- Ṣaḥīḥ*)

Ziad Abu Hammad

Professor of Ḥadīth and its Sciences,
Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman
ziadab@squ.edu.om

Mona Suliman

Adjunct Lecturer of Ḥadīth and its Sciences,
The World Islamic Sciences & Education University, Jordan
Munazuhdi745@yahoo.com

Received: 8/1/2020 Reviewed: 17/5/2020 Accepted: 3/11/2021

Abstract

Purpose: This paper aims to study al-Bukhārī's abridged narrations in his Ṣaḥīḥ. It tackles the possible reasons used in the abridgement of narrations. Abridgement from a methodological perspective is the partial use of the text (matn) of one *ḥadīth* in several chapters, which, according to scholars, is done for juristic and *ḥadīth* purposes. However, the abbreviation could be due to weakness in narration.

Methodology: This paper uses an inductive methodology to collect the abridged narrations in the Ṣaḥīḥ and an analytical method to study cases of abridgement in terms of chains of narrators and the text.

Findings: This study examines al-Bukhārī's approach in handling authentic narrations that have some weakness in their texts. There are many reasons for the abridgement. First, he may abridge a narration because the narrators disagreed on the name, provided that not mentioning the name does not affect the content or the text. Second, al-Bukhārī sometimes abridged part of the text of a narration because he believed that the narrator may have made a mistake. Finally, he may also abridge a text due to lack of certainty of the content.

Originality: The scientific value of this research lies in examining the reasons for which al-Bukhārī abbreviated narrations in his Ṣaḥīḥ, which is an essential aspect of the science of Ḥadīth in which Imam al-Bukhārī excelled.

Keywords: Al-Bukhārī; Abridgement of narrations; Hadīth text; Cause

Cite this article as: Ziad Abu Hammad & Mona Suliman "The Ḥadīths abbreviated by Al-Bukhārī due to content defect: (An applied study in Al-Jāmi' Al- Ṣaḥīḥ)", *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*, Volume 40, Issue 2, (2022).

https://doi.org/10.29117/jcsis.2022.0332

© 2022, Ziad Abu Hammad & Mona Suliman. Published in *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*. Published by QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, trans.form, and build upon the material, provided the original work is properly cited. The full terms of this licence may be seen at: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيد الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

أجمعت الأمة على أنَّ صحيح البخاري – المُسمى «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» – من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وقد تلقته الأمة بالقبول، وحظي باهتمام العلماء بدراسته وشرحه، والبحث في كنوزه وخبايا العلم فيه، للوصول إلى منهجه في صحيحه[1].

مشكلة البحث:

لقد استعمل البخاري الاختصار في صحيحه، وهو من مناهجه الظاهرة، قال ابن حجر: وهذا ما يسميه المحدثون تقطيع المتن الواحد في الأبواب، وقد أشار ابن حجر لفوائد الاختصار في الصحيح وبيَّن أنَّ منها فقهية وحديثية[2].

ويذكر الإمام البخاري الحديث مختصرًا في باب وتامًا في باب آخر، وأحيانًا لا يذكره إلا مختصرًا، ولا شكَّ أنَّ له مقاصدَ مِن هذا الصنيع، فهل يُمكن أنْ يكون القصدُ لعِلَّة في الحديث؟ ولذا جاء هذا البحث للإجابة على سؤالٍ واحدٍ وهو: هل اختصر البخاري الحديث لعِلَّة في متنه؟

أهمية البحث:

تكمُن أهميةُ البحث في الكشف عن بيان سبب اختصار البخاري لمتن الحديث، لما لهذا الجانب من أهمية في علم العِلل، والذي برع فيه الإمام البخاري، وكان أستاذًا وعَلَمًا من أعلامه.

أهداف البحث:

دراسة مختصرات البخاري لمتن الحديث في صحيحه، وبيان نوع العلة في الحديث المختصر إنْ وُجدت.

منهج البحث:

١- المنهج الاستقرائي: بتتبُّع المتون المختصرة في الجامع الصحيح للبخاري.

٢- المنهج النقدي: وذلك بدراسة هذه المختصرات دراسة نقدية تكشف عن العِلَّة التي حملت البخاري ليختصر الحديث.

---

(١) انظر: مُنى سُليمان، وزياد أبو حماد، «ما اختصره البخاري لعِلَّة في إسناده دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح»، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، جامعة بغداد، ع٥٩ (٢٠١٩)، ص٧٦.

(٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقَّم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ج١، ص١٥.

الدراسات السابقة[1]:

١- لقد تناول ابن حجر مختصرات البخاري بالدراسة وبين الأسباب الحديثية والفقهية، وربما أشار إلى العِلَّة في الحديث المُختصر، وكذلك من قبله الحميدي، والقاضي عياض، وجاءت هذه الدراسة تطبيقية؛ لتجلية العِلَّة بعد جمع الطرق ودراستها.

٢- رسالة دكتوراه بعنوان «اختصار الحديث عند البخاري ومنهجه في ذلك» للدكتور أكرم محمد الحبنجري، نوقشت في ٢٠١٠ في الجامعة الأردنية، وقد ركَّز الباحث في منهجه على الاختصار بشكل عام.

خطة البحث:

التمهيد

المطلب الأول: ما اختصره البخاري من المتن لاختلاف على اسم فيه.

المطلب الثاني: ما اختصره لأجل خطأ فيه.

المطلب الثالث: ما اختصره للفظ مصحف في متنه.

المطلب الرابع: اختصار للجمل المدرجة، المصحوبة بعِلَّة أُخرى.

تمهيد

قد يظهر للبخاري مِن خلال النظر إلى متون الحديث الواحد، أنَّ هذه الجملة أو اللفظة فيها إشكالية ما، فيبحث عن عِلَّتها، فإذا استقر بعد التفتيش والتمحيص علتها فإنَّه يختصر هذا اللفظ أو الجملة المعلولة، وكعادته لا يصرِّح بذلك، وتولى ابن حجر في شرحه للصحيح الكشف عن هذه العِلل ومراد البخاري من اختصارها.

ويظهر في هذا المبحث دقته في النظر في المتون وتحريه الألفاظ، وكيف يتصرف حال اختلاف الرواة على اسم أو لفظ، وكيف يختصر المتن، إذا كان فيه خطأ، أو كان اللفظ مدرجًا، فيميز المدرج الصحيح مِن الخطأ، كأنْ يكون اللفظ مدرجًا ولم يتأكد سماع الراوي له، أو بسبب تردد الراوي في الخبر، ويتبين له الإدراج مِن خِلال جمع الطرق ومقارنة ألفاظ الحديث، وتصريح الرُّوَاة في الإدراج.

وذلك أنه قد تختلف الأنظار في معرفة القواعد وتوظيفها في مناقشة متون الأحاديث؛ لأنها مسالة اجتهادية تتفاوت فيها الأفهام[2].

---

(١) انظر منى سليمان، وزياد أبو حماد، ص٧٧.

(٢) محمد أنس سرميني، «منزلة مرويات أنس بن مالك رضي الله عنه في المدونة الحنفية، دراسة حديثية تحليلية تطبيقية»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة قطر، مج٣٦، ع ١(٢٠١٨م)، ص٦٧.

والاختصار: أنْ يروي المُحدِّث بعض الحديث ويحذف البعض الآخر[١].

وفي حكمه قال ابن حجر: الأكثرون على جوازه، بشرط أنْ يكون الذي يختصره عالمًا؛ لأنَّ العالم لا يُنقِص مِن الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه؛ بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان؛ حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخِلاف الجاهل فإنَّه قد يُنقِص ما له تعلق، كترك الاستثناء[٢].

والاختصار والرواية بالمعنى بينهما رابط مشترك، وهو أنَّ الراوي لم يحدث بالحديث كما سمعه بلفظه من شيخه، بل تصرَّف في لفظه بما يؤدي معناه، فالمحدث عندما يختصر الحديث لم يؤده بلفظه كما سمعه من شيخه، بل عبَّر عنه بمعناه بلفظ مختصر، وعليه فلا بد من اشتراط ما يُشترط للرواية بالمعنى[٣].

وعلى هذا فإنَّ «النقاد عندما أجازوا الرواية بالمعنى اشترطوا شروطًا دقيقة منها: المعرفة باللغة العربية لمعرفة المعاني والمترادفات وما يحيل المعنى وما لا يحيله، وأنْ يغلب على ظنه أنه قد أدَّى معنى اللفظ الذي بلغه، وأنَّ اللفظ لا يحتمل غير ذلك المعنى، واشترطوا ألَّا يكون الحديث من جوامع الكلم، أو من الأدعية والرُّقى التي يُتعبَّد بلفظها»[٤].

المطلب الأول: ما اختصره البخاري من المتن لاختلاف على اسم فيه

يختلف الرواة في الحديث أحيانًا، في نقل اسم في سياقه فيختلفون في تعيين هذا الاسم، ولأنَّ هذا الاختلاف يُشكل على البخاري، فيحذف ما اختلف فيه عمدًا[٥]؛ لأنَّ تعيين الاسم لا يضر الرواية.

ومن أمثلة ما حذفه البخاري من أسماء داخل المتن بنظره النقدي الفاحص، حديث عُروة بن الزبير أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللهِ انْكِحْ **أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ**، فَقَالَ: أَوَ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ لاَ يَحِلُّ لِي، قُلْتُ: فَإِنَّا نُحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ **بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ**، قَالَ: بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لاَبْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ، قَالَ عُرْوَةُ: وَثُوَيْبَةُ مَوْلاَةٌ لأَبِي لَهَبٍ، كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ، قَالَ لَهُ:

---

(١) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، ط٣)، ص٢٣١.

(٢) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق عبد الله الرحيلي، (ب. ن)، ط٢، ٢٠٠٨م)، ص١١٩.

(٣) سليمان بن عبد الله السعود، «أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط نظرية تطبيقية»، **مجلة العلوم الشرعية**، جامعة القصيم، مج٩، ع١ (٢٠١٥م)، ص٨١.

(٤) ياسر أحمد الشمالي، «علل الرواية بالمعنى وأثرها على بعض أحاديث العقائد دراسة تطبيقية»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، ع٢٨ (٢٠١٠م)، ص٢٤.

(٥) كثيرًا ما يعلق ابن حجر على اختصار البخاري بقوله: ...، فحذفها عمدًا.

مَاذَا لَقِيتَ؟ قَالَ أَبُو لَهَبٍ: لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ»[1].

حذف البخاري منه اسْمين: الأول اسْم أخت أم حبيبة بنت أبي سفيان، والثاني: اسْم بنت أم سلمة، ولعلَّه حذفها لنكتة لطيفة.

أما عن حذفه لاسم بنت أبي سفيان، فاختلفت الروايات في تحديد اسمها، فهي عند مسلم[2]، وابن ماجة[3]، والبيهقي[4]، جاءت باسم «عزة»، وعند الطبراني «حمنة»، وفي مسند الحميدي «درة»[5].

قال القاضي عِياض: لا نعلم لعزة ذِكرًا في بنات أبي سفيان، وقال أبو موسى: الأشهر عزة، وجزم المنذري أنها حمنة، ولهذا الاختلاف حذف البخاري هذا الاسم، وكأنَّه حذفه عمدًا، كما قال ابن حجر[6].

وهناك حذف آخر، وهو اسْم بنت أم سلمة، واُختلف في اسمها هل هو «درة» أم «زينب»؟

وهي عند الأغلب «درة» مثل: مسلم[7]، وعبد الرزاق[8]، والنسائي[9] وغيرهم، ولكن البخاري حذفه هُنا كما قال ابن حجر، ثمّ نبَّه على الصواب في اسمها وأنَّه «درة»، في نفس الحديث لكن بأبواب[10] أُخرى وكأنه حذفه هنا وأثبته في مكان آخر.

جاء به تارة عن اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، ومُرَّة عن الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ به[11].

---

(١) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب النكاح، باب: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾، حديث: ٥١٠١ (القاهرة، دار الشعب، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص١٢.

(٢) أخرجه مسلم في **الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، باب: تحريم الربيبة وأخت المرأة، حديث: ١٤٤٩ (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج٢، ص١٠٧٣.

(٣) ابن ماجة في **سننه**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، باب: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، حديث: ١٩٣٩ (بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩)، مج٣، ص١٢٠.

(٤) أحمد بن الحسين البيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، باب: يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة، حديث: ١٥٦١٥ (بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م)، ج٧، ص٧٤٦.

(٥) أخرجه الحميدي في **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، تحقيق علي حسن البواب، باب: المتفق عليه من مسند أم المؤمنين أم حبيبة، حديث: ٣٤٧٩ (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٢م)، ج٤، ص٢٤٨.

(٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص١٦٥.

(٧) أخرجه مسلم، باب: تحريم الربيبة وأخت المرأة، حديث رقم ١٤٤٩، ج٢، ص١٠٧٣.

(٨) عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، باب: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، حديث: ١٣٩٤٧ (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ)، ج٧، ص٤٧٥.

(٩) أخرجه النسائي، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، باب: تحريم الربيبة في حجر الرجل، حديث: ٥٣٩٢ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٥)، ص١٨٥.

(١٠) كما ورد في باب: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف﴾، حديث: ١٠٧، ج٧، ص١١، وباب: عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير، حديث: ٥١٢٣، وباب: المراضع من المواليات، حديث: ٥٣٧٢، ج٧، ص١٤.

(١١) انظر المصدر السابق.

ونشير إلى مثال آخر حذف منه البخاري جملة؛ لاختلاف الرواة في تحديد اسم صاحب القصة.

أخرج البخاري حديث عطاء، قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرِفَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلاَ تُزَعْزِعُوهَا، وَلاَ تُزَلْزِلُوهَا وَارْفُقُوا فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعٌ كَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ، **وَلاَ يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ**»[(١)].

وزاد مسلم بعد تخريجه الحديث، قَالَ عَطَاءٌ: «**الَّتِي لاَ يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ**»[(٢)].

وردَّ ابن حجر على هذا القول بأقوال العلماء ومنها: ... قال عِياض: قال الطحاوي **هذا وَهْمٌ وصوابُه سَودة**، وقد وهبت يومها لعائشة، **وإنما غلط فيه ابن جريج** راويةً عن عطاء، ثم تعقب ابن حجر على زيادة مسلم فقال: أخرج ابن سعد من ثلاثة طُرق أنَّ النبي ﷺ، كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه، لكن في الأسانيد الثلاثة الواقدي وليس بِحُجَّة، ثم قال: **فيترجح أنَّ مُراد ابن عباس** بالتي لا يُقسم لها **هي سودة** لحديث عائشة أنَّ سودة وهبت يومها لعائشة، وكان النبي ﷺ يُقسم لعائشة يومها ويوم سَودة، ثم قال: ...، لكن يُحتمل أنْ يُقال لا يلزم مِن أنه كان لا يبيتُ عند سودة ألَّا يُقسم لها، بل كان يُقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة، نعم يجوز نفي القسم عنها مجازًا، والراجح عندي ما ثبت في الصحيح **ولعلَّ البخاري حذف هذه الزيادة عمدًا**. انتهى كلام ابن حجر[(٣)].

ولعلَّ حذف البخاري للزيادة لاختلاف الواقع في تسمية مَن لا قسم لها، والله أعلم.

المطلب الثاني: ما اختصره البخاري لأجل خطأ فيه

المعلوم أنَّ البخاري لم يُصرِّح بمنهجه في الاختصار ولا في غيره، وتولى في الغالب الحافظ ابن حجر بيان مراده، ويؤكد صنيعه بأقوال العلماء في الحديث سندًا ومتنًا.

وفي المثال التالي، يخرج البخاري الحديث بإسناد تام، ثم يعقبه بإسناد آخر ولكنه يختصر متنه تمامًا، ويقول: ...، وقص الحديث.

أخرج في كتاب اللباس، حديث يحيى بن أبي كثير عن عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ، عَنِ الْحَرِيرِ، فَقَالَتِ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ، فَقُلْتُ: صَدَقَ وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ »، ثم قال البخاري: وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ...،

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، **الصحيح**، باب: كثرة النساء، حديث: ٥٠٦٧، ج٧، ص٣.

(٢) مسلم في **الصحيح**، باب: جواز هبتها نوبتها لضرتها، حديث: ١٤٦٥، ج٢، ص١٠٨٦.

(٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص١٣٠-١٣١ بتصرف.

وَقَصَّ الْحَدِيثَ[1].

والمختصر لم يذكره البخاري في صحيحه البتة، وإنما أخرجه النسائي بإسناد البخاري، عن يحيى بن أبي كثير حدثني عِمرَان بن حطان: «أنه سأل عبد الله بن عباس عن لبس الحرير، فقال: سل عائشة، فسألت عائشة، قالت: سل عبد الله بن عمر، فسألت ابن عمر، فقال: حدثني أبو حفص أن رسول الله ﷺ، قال: مَن لبس الحرير في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة»[2]. وهذه الجملة المحذوفة من رواية البخاري السابقة.

أما تفسير ابن حجر للاختصار، فقد قال: «... وقد ذكر الدارقطني أنَّ هذا اللفظ في حديث عمر خطأ، ولعلَّ البخاري لم يَسُقْ اللفظ لهذا المعنى»[3].

ولم يوضح ابن حجر الخطأ الذي قصده الدارقطني، وقد فتشنا عن كلام الدارقطني فلم نجده، ولكن من مجموع الروايات الواردة في الوعيد مِن لبس الحرير في الدنيا والمنقولة عن عمر بن الخطاب جاءت بلفظ: مَن لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، أخرجه البخاري في نفس الباب السابق عن ابن الزبير سمعت عمر...، وذكر الحديث هذا، وأخرجه جماعة من أصحاب الكتب.

ولعلَّ الخطأ المقصود في حديث عمر، أنه قال: مَن لبس الحرير في الدنيا لا خلاق له في الآخرة، والصواب ما رواه عنه ابن الزبير في الحديث الذي يسبقه مَن لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، وهذا تفسير لقول الدارقطني وابن حجر، والله أعلم.

كما أنَّ البخاري أراد بهذه الرواية تصريح يحيى بن أبي كثير بتحديث عِمرَان له بهذا الحديث، وبهذه العبارة اكتفى العيني والقسطلاني في تفسير اختصار البخاري[4].

المطلب الثالث: اختصار البخاري للفظ المصحَّف في متنه

المصحّف: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظًا أو معنى[5].

ويقع التصحيف في السند والمتن، وربما تصحفت الكلمة على السمع، فيسمعها الراوي على غير ما لُفظت، أو تصحفت على البصر، فيقرؤها على غير ما كُتبت، أو يكون التصحيف بالمعنى، ويقع غالبًا في الأسماء، كما قال علي بن

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، **الصحيح**، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال، حديث: ٥٨٣٥، ج٧، ص١٥٠.

(٢) أخرجه النسائي في **السنن الكبرى**، باب: لبس الحرير، حديث: ٩٥١٧، ج٨، ص٤٠٠.

(٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص٣٢٨.

(٤) العيني، **عمدة القاري** (بيروت: دار إحياء التراث)، ج٢٢، ص٨؛ القسطلاني، **إرشاد الساري** (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ)، ج٨، ص٤٤٠.

(٥) محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث** (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠)، ص١٤٤.

المديني «أشدُّ التصحيف في الأسماء»[١].

ويقع فيه الأئمة الكبار، قال الأمام أحمد: «ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف»، والتصحيف علةٌ لا يعرفها إلا الحُذاق والنُقَّاد أمثال الدارقطني[٢].

وفي هذا المثال يظهر معرفة البخاري، الإمام الناقد الحاذق، لعلة التصحيف وكيفية تصرفه باللفظ المصحف.

أخرج في كتاب الصوم، حديث عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه قَالَ: «سِرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا، قَالَ: يَا رَسُولَ الله لَوْ أَمْسَيْتَ؟ قَالَ: انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا، قَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا، فَنَزَلَ فَجَدَحَ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ»[٣].

ويظهر فيه أنَّ عبد الله بن أبي أوفى هو صاحب القصة وراويها، فقال له النبي ﷺ: «انْزل فاجدح»، ولكن تفسير ابن حجر يخالف هذا الفهم الظاهر، فقال: «... لم يُسَمِ المأمور بذلك...»؛ أي أنَّ النبي ﷺ لم يُسَمِ المأمور، وليس المأمور ابن أبي أوفى على ظاهر القصة.

بعد جمع طرق الحديث، وكما صرح ابن حجر أن هناك جزءًا من المتن حذفه البخاري[٤]، قبل قول ابن أبي أوفى «انزل واجدح»، وهو قوله: «يا فلان»، ولكن لماذا حذفها البخاري؟

تحرير المسألة:

أخرج الحديث بزيادة يا فلان، البخاري في الصحيح في كتاب الصوم[٥]، ومسلم في صحيحه[٦]، كلاهما من طريق أبو إسحاق سليمان الشيباني، عن ابن أبي أوفى به.

وأخرجه البخاري[٧]، والنسائي[٨]، وأحمد[٩] بزيادة قال: «لرجل» على الإبهام، وكلهم من طريق الشيباني عن ابن أبي أوفى به.

(١) العسكري، **أخبار المصحفين**، تحقيق صبحي السامرائي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ)، ص٣٣.
(٢) السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة)، ج٢، ص١٩٣.
(٣) محمد بن إسماعيل البخاري، **الصحيح**، باب: يفطر بما تيسر من الماء أو غيره، حديث: ١٩٥٦، ج٣، ص٣٦.
(٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٢٣٠.
(٥) باب: متي يحل فطر الصائم، حديث: ١٩٥٥، ج٣، ص٣٦.
(٦) باب: بيان وقت انقضاء الصوم، حديث: ١١٠١، ج٢، ص٧٧٢.
(٧) محمد بن إسماعيل البخاري، **الصحيح**، باب: الصوم في السفر، حديث: ١٩٤١، ج٣، ص٣٣.
(٨) النسائي، **السنن الكبرى**، باب: متى يحل الفطر، حديث: ٣٢٩٧، ج٣، ص٣٦٩.
(٩) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند عبد الله بن أبي أوفى، حديث: ١٩٣٩٩، ج٣٢، ص١٤٢.

وكلهم أبهم المنادى ولم يُسمه، إلا أبو داود في سننه[1]، أخرجه عن مسدد شيخ البخاري عن سليمان – نفس الطريق السابقة – وسمى المنادى المبهم: «يا بلال».

فالبخاري أخرج الحديث تارة بقول: «لرجل»، وأُخرى اختصرها ولم يذكرها، وتارة أُخرى بلفظ «يا فلان»، والسر في حذفه إياها أنَّه لعله تصحيف كما قال ابن حجر[2]: بين قوله بلال وقوله فلان، فأعرض البخاري عن ذكره لأجل هذه العلة، ولم يجزم به.

ورجح ابن خزيمة المنادى أنه «عمر»، وذلك لحديث عمر قَالَ: قال لي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»[3].

فيحتمل أن يكون المخاطب عمر، ولكن ابن حجر رجح أن يكون المخاطب «بلال»، وذلك لرواية الحديث من طريق مختلف عن الطريق المتفق عليه سابقًا، وهي طريق شعبة عن سليمان قال: «... فدعا صاحب شرابه...»، وصاحب شراب النبي ﷺ، وخدمته هو بلال رضي الله عنه[4].

كما أن ابن حجر ذكر في هدى الساري، قوله في حديث أفطر الحاجم والمحجوم: «... ويحتمل أن يكون سمعه منهم كلهم عن أبي إسحاق الشيباني هو سليمان، سمع ابن أبي أوفى هو عبد الله، فقال لرجل انزل فاجدح لي، هو بلال المؤذن...»[5]، وقاله القسطلاني: أنه بلال لرواية أبي داود وابن بشكوال[6].

المطلب الرابع: اختصار الجمل المدرجة المصحوبة بعِلَّة أُخرى

المُدرج: ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أُدخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل[7].

لقد اعتبر النقاد الإدراج عِلَّة حديثية، سواءً كان بالسند أو المتن، وتكفلوا ببيان الإدراج وأقسامه، وتحديد صحة اللفظ المدرج أو ضعفه.

أخرج البخاري في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد، حديث عِكْرِمَةَ قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلِابْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقَا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقْنَا، فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ

(١) أخرجه أبو داود في **سننه**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، باب: وقت فطر الصائم، حديث: ٢٣٥٢ (بيروت: المكتبة العصرية)، ج٢، ص٣٠٥.
(٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٢٣١.
(٣) ابن خزيمة في **صحيحه**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، باب: ذكر خبر روي عن النبي صلى الله عليه وسم في وقت الفطر، حديث: ٢٠٥٨ (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٩٨٩.
(٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٢٣١.
(٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص٣٧٩.
(٦) القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج٣، ص٣٨٣.
(٧) محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٣٠.

بِنَاءِ الْمَسْجِدِ؛ فَقَالَ: «كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرَآهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفِتَنِ»(١).

أمَّا الزيادة المدرجة والتي اختصرها البخاري هي قول النبي ﷺ: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ...»، ورغم أنَّ البخاري حذفها كما صرَّح ابن حجر، فقد أثبتها النُّسَّاخ، ودليل ذلك أنَّ ابن رجب في شرحه قال: «وقد وقع في بعض نُسَخ صحيح البخاري، زيادة في هذا الحديث، وهي: تقتله الفئة الباغية»(٢)، وأخرج الحاكم الحديث في مستدركه ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه بهذه السياقة(٣).

قال ابن حجر محررًا المسألة: ولفظة «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم...» الحديث، اعلم أنَّ هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع، وقال: إنَّ البخاري لم يذكرها أصلًا، وكذا قال أبو مسعود، قال الحميدي، [ثم تابع] ولعلها لم تقع للبخاري أو وقعت فحذفها عمدًا، قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث، قلت - أي ابن حجر-: «ويظهر لي أنَّ البخاري حذفها عمدًا؛ وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم»(٤).

والنكتة الخفية هي إدراج زيادة في متن الحديث، اعترف أبو سعيد، كما قال ابن حجر أنه لم يسمعها، فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة.

وقول الحميدي فيه دلالة صريحة على أنَّ الحديث لا يحمل هذه الزيادة فقد قال في الحديث السادس عشر: «... عن عكرمة أنَّ ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله [ابن عباس]، ائتيا أبا سعيدٍ فاسمعا من حديثه، قال: فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما فلما رآنا جاءنا فاحتبى وجلس، وقال: كنا ننقل لبن المسجد لبنةً لبنةً، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فمر به النبي ﷺ ومسح عن رأسه الغبار، وقال: ويح عمارٍ يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار أعوذ بالله من الفتن، ثم قال الحميدي: في هذا الحديث زيادة مشهورة لم يذكرها البخاري أصلًا في طريقي هذا الحديث، ولعلها لم تقع إليه فيهما أو وقعت فحذفها لغرضٍ قصده في ذلك، وأخرجها أبو بكر البرقاني، وأبو بكر الإسماعيلي قبله وفي هذا الحديث عندهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار»، قال أبو مسعود الدمشقي في كتابه: لم يذكر البخاري هذه الزيادة، وهي في حديث عبد العزيز بن المختار، وخالد بن عبد الله الواسطي، ويزيد بن زريع، ومحبوب بن الحسن، وشعبة، كلهم عن خالد الحذاء، ورواه إسحاق بن عبد الوهاب هكذا،

(١) البخاري في **الصحيح**، باب: التعاون في بناء المسجد، حديث: ٤٤٧، ج١، ص٩٧.
(٢) ابن رجب الحنبلي، **فتح الباري**، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد (السعودية: دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ)، ج٢، ص٤٩٠.
(٣) محمد بن عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، باب: قتال أهل البغي، حديث: ٢٦٥٣ (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م)، ج٢، ص١٦٢.
(٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٥٤٢.

وأما حديث عبد الوهاب الذي أخرجه البخاري دون هذه الزيادة فلم يقع إلينا من غير حديث البخاري، هذا آخر معنى ما قاله أبو مسعود»[1].

أما الزيادة ويبين لنا أنها مدرجة من كلام الصحابي وليست من كلام النبي ﷺ، رواها أحمد في مسنده عن ابن أبي عدي عن داود [ابن أبي هند] عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: «أمرنا رسول الله ﷺ، ببناء المسجد فجعلنا ننقل لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فترتب رأسه، قال: فحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ، أنه جعل ينفض رأسه ويقول ويحك يا بن سمية تقتلك الفئة الباغية»[2].

وهو تصريح أو اعتراف كما قال ابن حجر من أبي سعيد بعدم السماع من النبي ﷺ لهذه الزيادة، واقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون الزيادة، والتي حذفها عمدًا لأجل علتين: الأولى الإدراج، والثانية عدم السماع.

ولعل الإدراج وقع في هذا الإسناد وهذه الرواية تحديدًا؛ لأنَّ مسلمًا أخرج الحديث من طريق شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيد، وفيه تصريح من الراوي أبي سعيد، أنه قال: «أخبرني مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِعَمَّارٍ حِينَ جَعَلَ يَحْفِرُ الْخَنْدَقَ وَجَعَلَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: بُؤْسَ ابْنِ سُمَيَّةَ تَقْتُلُكَ فِئَةٌ بَاغِيَةٌ»[3].

ثم ختم ابن حجر تحريره بقوله: «... وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث»[4].

ونشير إلى موضع آخر حذف البخاري منه جزءًا من المتن لعلة إدراجه من جهة، والتردد فيه من جهةٍ أُخرى، فأخرج في كتاب المغازي، باب غزوة الفتح في رمضان، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ [الزهري] قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ [بعد هذه الجملة، مكان الجملة المحذوفة]، وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكَدِيدَ - الْمَاءَ الَّذِي بَيْنَ قُدَيْدٍ وَعُسْفَانَ - أَفْطَرَ فَلَمْ يَزَلْ مُفْطِرًا حَتَّى انْسَلَخَ الشَّهْرُ[5].

وبيَّن ابن حجر أنَّ الجملة المحذوفة تظهر في رواية البيهقي، من طريق عاصم بن علي عن الليث، وزاد بعد قوله وَسَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ: «... لا أدري أخرج في شعبان فاستقبله رمضان أو خرج في رمضان بعد ما دخل»،

(١) الحميدي، **الجمع بين الصحيحين**، باب: أفراد البخاري، حديث: ١٧٩٤، ج٢، ص٤٦١.
(٢) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند أبي سعيد الخدري، حديث: ١١٠١١، ج١٧، ص٥٣.
(٣) مسلم في **الصحيح**، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، ج٨، ص١٨٥.
(٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٦٣٥.
(٥) محمد بن إسماعيل البخاري، **الصحيح**، حديث: ٤٢٧٥، ج٥، ص١٤٥.

فحذف البخاري منه التردد المذكور، ثم أخرج البيهقي من طريق بن أبي حفصة عن الزهري بهذا الإسناد قال: صبح رسول الله ﷺ مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان، ثم ساقه من طريق معمر، عن الزهري، وبيَّن البيهقي أنَّ هذا القدر من قول الزهري وأنَّ ابن أبي حفصة أدرجه[١]، وكذا أخرجه يونس عن الزهري.

فحذف البخاري الزيادة؛ لأنها مُدرجة من كلام الزهري أدرجها الراوي عنه، ثم للتردد في يوم الخروج إلى فتح مكة، وهذه المسألة عالجها ابن حجر في شرحه فذكر: «... وروى أحمد بإسناد صحيح من طريق قزعة بن يحيى، عن أبي سعيد، قال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح لليلتين خلتا من شهر رمضان، وهذا يدفع التردد الماضي ويعين يوم الخروج، وقول الزهري يعين يوم الدخول ويعطى أنه أقام في الطريق أثنى عشر يومًا»[٢].

في المثالين السابقين يمكن القول إنَّ البخاري يختصر الحديث لعلة الإدراج فيه، إذا رافق هذه العلة علة أخرى مثل: عدم السماع كما في المثال الأول، أو كون المحذوف فيه تردد في حدث تاريخي مشهود.

خاتمة

فقد أظهرت الدراسة جانبًا من نقد الإمام البخاري للحديث الشريف، وجانبًا من منهجه في التعامل مع الأحاديث الصحيحة التي يشوبها شيء من العلة.

وأظهر لنا ابن حجر مدى دقة البخاري في صنيعه، واستخدامه للترميز فلا يصرح بنقد أو علة، وكم فسر لنا ابن حجر مواضع العلل الخفية، فكان يقول إنما اختصره لعلة خفية فيه، **وتوصلنا إلى النتائج التالية:**

١- أحيانًا يختصر الحديث، ولا يخرجه تامًا في صحيحه، ويكتفي بالموضع المختصر، وإنما يفعل ذلك لعلة فيه.

٢- البخاري عادة لا يصرح بمراده، إنما تستطيع الكشف عنه من خلال التتبع لأحاديث الصحيح، والتفتيش والبحث عن المتون والأسانيد في المصادر الحديثية[٣].

٣- ومن علل المتن التي اختصر البخاري الحديث لأجلها:

- اختصار اسم في المتن؛ لاختلاف الرواة فيه وحذفه لا يضر في المتن.
- اختصار جزء من المتن؛ لاعتقاده بأن الراوي قد أخطأ غي ذكره.
- اختصار لوجود تصحيف في المتن ولعدم الجزم بصوابه.
- وقد يختصر جملة في المتن يرجح بأنها مُدرجة من الراوي.

(١) ابن حجر، **فتح الباري**، ج٨، ص٤ بتصرف.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر منى سليمان، وزياد أبو حماد، ص٨٩.

التوصيات

١- الدراسة المتفحصة لكثير من منهجيات الإمام البخاري في كتابه الصحيح والتي يمكن من خلالها فهم مقاصد البخاري في صحيحه.

٢- فتح الباري لابن حجر من الشروح التي خدمت صحيح الإمام البخاري، وهو زاخر بالمسائل الحديثية المتعلقة بالصحيح مبثوثة في الشرح، والتوصية تتبع هذه المسائل وجمعها ودراستها.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

ـــــــــ. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق عبد الله الرحيلي. ط٢، ٢٠٠٨م.

ابن حنبل، أحمد. **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. **فتح الباري**، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. السعودية: دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. **السنن**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بيروت: دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع الصحيح**. القاهرة: دار الشعب ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

البيهقي، أحمد بن الحسين. **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م.

الحاكم، محمد بن عبد الله. **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.

الحميدي، محمد بن فتوح. **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**. بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ٢٠٠٢م.

سرميني، محمد أنس. «منزلة مرويات أنس بن مالك رضي الله عنه في المدونة الحنفية - دراسة حديثية تحليلية تطبيقية»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة قطر، مج٣٦، ع١، ٢٠١٨م. https://doi.org/10.29117/jcsis.2018.0202

السعود، سليمان بن عبد الله. «أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط نظرية تطبيقية»، **مجلة العلوم الشرعية**، جامعة القصيم، مج٩، ع١، ٢٠١٥م.

سليمان، منى، وأبو حماد، زياد. «ما اختصره البخاري لعِلَّة في إسناده دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح»، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، جامعة بغداد، ع٥٩، ٢٠١٩م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.

الشمالي، ياسر أحمد. «علل الرواية بالمعنى وأثرها على بعض أحاديث العقائد دراسة تطبيقية»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة قطر، ع٢٨، ٢٠١٠م.

الصنعاني، عبد الرزاق. **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

الطحان، محمود. **تيسير مصطلح الحديث**. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠.

عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر، ط٣.

العسكري، الحسن بن عبد الله. **أخبار المصحفين**، تحقيق: صبحي السامرائي. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

العيني، بدر الدين. **عمدة القاري**. بيروت: دار إحياء التراث.

القسطلاني، شهاب الدين. **إرشاد الساري**. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ط ٧، ١٣٢٣هـ.

النسائي، أحمد بن شعيب. **السُنن الكبرى**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩١م.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. **الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية

References

‘Itr, Nūr al-Dīn, *Manhaj al-Naqd fī ‘Ulūm al-Ḥadīth*”, (in Arabic), Damascus: Dār al-Fikr, 3rd ed.

Abū Dāwūd, Sulaymān b. al-Ash‘ath, *al-Sunan*, (in Arabic), ed. Muḥammad Muḥyu al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Beirut.

Al-‘Askarī, al-Ḥasan b. ‘Abd Allāh, *Akhbār al-Muṣḥifīn*, (in Arabic), ed. Ṣubḥī al-Sāmarrā’ī, Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1403 AH.

Al-‘Aynī, Badr al-Dīn, ‘*Umdat al-Qārī*, (in Arabic), Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth.

Al-Bayhaqī, Aḥmad b. al-Ḥusayn, *Al-Sunan al-Kubrā*, (in Arabic), ed. Muḥammad Abd al-Qādir ‘Aṭā, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 3rd ed. 2003 AD.

Al-Bukhārī, Muḥammad b. Ismā‘īl, *Al-Jāmi‘ al-Ṣaḥīḥ*, (in Arabic), Cairo: Dār al-Sha‘b, 1st ed. 1407 AH/1987 AD.

Al-Ḥākim, Muḥammad b. ‘Abd Allāh, *Al-Mustadrak ‘alā al-Ṣaḥīḥayn*, (in Arabic), ed. ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1st. ed. 1990 AD.

Al-Ḥumaydī, Muḥammad b. Fattūḥ, *Al-Jam‘a Bayn al-Ṣaḥīḥayn Al-Bukhārī wa Muslim*, (in Arabic), Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 2nd ed. 2002 AD.

Al-Nasā’ī, Aḥmad b. Shu‘ayb, *Al-Sunan al-Kubrā*, (in Arabic), ed. D. ‘Abd al-Ghaffār Sulaymān al-Bindārī wa Sayyid Kasrawī Ḥasan, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1991AD.

Al-Nīsābūrī, Muslim b. al-Ḥajjāj, *Al-Ṣaḥīḥ*, (in Arabic), ed. Muḥammad Fuwād ‘Abd al-Bāqī, Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.

Al-Qasṭalānī Shihāb al-Dīn, *Irshād al-Sārī*, (in Arabic), Egypt: al-Maṭba‘ah al-Kubrā al-Amīrīyah, 7th ed. 1323 AH.

Al-Sa‘ūd, Sulaymān b. ‘Abd Allāh, "Athar Ikhtiṣār Matn al-Ḥadīth fī al-Istinbāṭ Naẓarīyah Taṭbiqīyah", (in Arabic), *Majallat al-‘Ulūm al-Shar‘īyah*, Jāmi‘at al-Qusaym, Vol 9-1, 2015 AD.

Al-Sana'ānī, 'Abd al-Razzāq, *Al-Muṣannaf*, (in Arabic), ed. Ḥabīb Al-Raḥmān al- Ā'ẓamī, Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 2nd ed., 1403 AH.

Al-Shimālī, Yāsir Aḥmad, "Hidden Defects in Prophetic Traditions Narrated by Meaning, and its Effects on Certain Traditions in Creed: An Applied Study", (in Arabic), *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*, (Vol. 28, 2010 AD).
https://journals.qu.edu.qa/index.php/sharia/article/view/140

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn'Abd Al-Raḥmān, *Tadrīb al-Rāwī Sharḥ Taqrīb al-Nawāwī*, (in Arabic), ed. 'Abd al-Wahhāb 'Abd al-Laṭīf, Riyadh: Maktabat al-Rīyāḍ al-Ḥadīthah.

Al-Ṭaḥḥān, Maḥmūd Taysīr, "*Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth*,"(in Arabic), Maktabat al-Ma'ārif lil Nashr wa al-Tawzī', 10th ed.

Ibn Ḥajar, Aḥmad b. 'Alī, *Nuzhat al-Naẓar fī Taūḍīḥ Nukhbat al-Fikr*, (in Arabic), ed. 'Abd Allah al-Ruḥaylī, 2nd ed., 2008.

——. 'Alī, *Fatḥ al-Barī bi Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, (in Arabic), ed. 'Abd al-ʿAzīz b. 'Abd Allāh b. Bāz, Raqam Kutubihā wa Abwābihā wa Aḥādīthiā: Muḥammad Fu'wād ʿAbd Al-Bāqī, Cairo: Dār al-Ḥadīth, 2004.

Ibn Ḥanbal, Aḥmad, *al-Musnad*, (in Arabic), ed. Shu'ayb al-Arnā'wūṭ, Muassasat al-Risālah, 1st ed. 2001 AD.

Ibn Mājah, Muḥammad b. Yazīd, *Al-Sunan*, (in Arabic), ed. Shu'ayb al-Arnā'wūṭ, Dār al-Risālah al-Ālamīyah, 1st. ed. 2009 AD.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, 'Abd al-Raḥmān b. Aḥmad, *Fatḥ al-Barī*, (in Arabic), ed.: Abū Muādh Ṭāriq b. 'Awaḍ Allah b. Muḥammad, Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī, 2nd ed. 1422 Ḥijrī.

Sarmini, M. Anas, "The status of Anas bin Malik's narrations in Hanafi corpus - An applied analytical study", (in Arabic), *Journal of College of Sharia and Islamic Studies*, Vol. 36-1, 2018 AD.
https://doi.org/10.29117/jcsis.2018.0202

Sulaymān, Munā, Abū Ḥammād, Ziyād, "Mā Ikhtaṣarahu al-Bukhārī Li 'illah fī Isnādihi Dirāsah Taṭbīqīyyah fī al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ", (in Arabic), *Majallat Kullīyat al-'Ulūm al-Islāmīyyah*, Jāmi'at Baghdād, Vol. 59, 2019 AD.